

ال المناسبة بين الاسم والمسمى في الدرس اللغوي العربي

أ. إدريس بن خويا
أ. فاطمة برماتي
قسم اللغة والأدب العربي
جامعة أدرار - الجزائر.

إنَّ الحديث عن نشأة اللغة يعدُّ من الأمور القديمة، التي تدخل ضمن ما يسمّى بعلم الكلام، التي طال الجدال حولها من محاورات ونقاشات ظلّت إلى حد الساعة محل جدل واستنفهام.

ولكن القضية أخذت أبعاداً أخرى، وأفرزت إشكالاً آخر ظلّ الباحثون القدماء والمحدثون على السواء يتنافسون فيه من أجل البحث والتنقيب، والكشف عن تلك العلاقة الجوهرية التي أصبحت محط أنظار واهتمام الباحثين؛ ألا وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو ما يمكن تسميتها العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ وهي قضية نجدها مبسوطة المعالم – وإن كانت ربما إشارات طفيفة – في مؤلفات اللغويين وال فلاسفة، الأصوليين والمفسّرين على اختلاف توجّهاتهم وآرائهم.

ال المناسبة بين الاسم والمسمى :

إنَّ ذلك النقاش الدقيق الدائر بين العلماء حول هذه المناسبة كان الهدف من ورائه البحث عن أسرار تلك الصلة أو العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ أهي ناتجة عن الصلة الطبيعية بين الألفاظ ومعانيها؟ فيكتسب اللفظ دلالته من خلال الجرس الصوتي، الذي يتبع عنه ما يسمى بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات

ومدلولاتها. أم أن تلك الصلة ناتجة عن العلاقة التواضعية الاصطلاحية بين البشر أنفسهم؟ وأن هذا الاتجاه كما يرى عبد الكريم مجاهد «قد تيسّر له من الأنصار والمؤيدين ما كتب له الغلبة حتى أصبح من المتفق عليه في الدرس اللغوي الحديث أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اعتباطية^١»

إن الإجابة عن تلك التساؤلات، يقتضي مني المرور عبر آراء علمائنا القدماء في هذا المجال، من خلال طرح النقاش والجدال الذي دار كثيراً في مؤلفاتهم ونصوصهم؛ بين مؤيد للرأي الأول، ومعارض للرأي الثاني والعكس صحيح.

والحديث عن تلك الصلة الطبيعية أو المناسبة بين اللفظ والمعنى أو بين اللفظ ومدلوله يقتضي الإشارة إلى الجهود الأولى لعلماء العربية في هذا المجال، وأقصد البدء بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) الذي كان له فضل السبق - حسب إطلاعي المحدود - نتيجة تفسيره لبعض الألفاظ التي وضعت على حكاية صوت فصرّح يقول: «كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالهً ومدّاً فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صَرْ صَرْ^٢»، ويتصبح من خلال القول التأكيد على أن بعض اللغة أخذ من أصوات الأشياء، وبالتالي يمكنها تبيان سبب الاختلاف طريقة محاكاتها^٣ من خلال التقطيعات في "صر صر" على سبيل المثال.

ويأتي تلميذه سيبويه (ت 180هـ) ناهجاً الطريقة نفسه في إبراز الصلة أو المناسبة بين الصوت ومدلوله، من خلال إشارته إلى وجه آخر من هذه الصلة وهي جلية في الأوزان والصيغ، حيث يقول في هذا الشأن: «ومن المصادر التي

1 - الدلالة اللغوية عند العرب، د. عبد الكريم مجاهد، ص 204، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

2 - الخصائص، عثمان أبو الفتح بن جني، 152/2، تحقيق محمد علي النجار، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 2.

3 - ينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية، سالم الفاخري، ص 51، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

جاءت على مثال واحد حين تقارب المعاني قوله: التَّرْوَانُ، والنَّقَرَانُ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العَسَلانُ والرَّتَكَانُ⁴.

ثم يضيف قائلاً للتوضيح أكثر: «ومثل هذا، الغليان، لأنَّه زعزعة وتحرك. ومثله الغَيَانُ، لأنَّه تَحْيُشٌ نفسيه وتشويه. ومثله الحطran وللمعان، لأنَّ هذا اضطراب وتحرك. ومثل هذا اللَّهَبَانُ والصَّدَّانُ، والوهجان، لأنَّه تحرك الحرُّ وثُوره، فإنَّما هو بمثابة الغليان⁵؛ أي بمعنى أنَّ المصادر التي تأتي على وزن (فعلان) يتبع عن إحياء أصواتها معناها، أو تصوِّر الحركات المصاحبة للحدث، فيستشعر في الفعلان الاهتزاز والاضطراب والحركة، وينسحب هذا الحكم على كل مصدر جاء على شاكلة هذا الوزن. فمما كانت حروفه، فلا بد أن نلحظ فيه هذا المعنى⁶. وهي طريقة فريدة من نوعها عقدها سيبويه من أجل الصلة الحميمية بين اللفظ ومعناه.

ومن العلماء القدامى الذين بحثوا هذه الصلة ابن دريد (ت 321 هـ) في كتابه "الاشتقاق" من خلال تفسيراته العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله؛ حيث فسر إمكانية تسمية العرب لأبنائهم تفسيراً يرجع بالضرورة إلى هذه العلاقة الطبيعية⁷، حيث يقول: «واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائهما، فمنها ما سموه تفاؤلاً على أعدائهم نحو: غالب، وغلاب، وظلم،... و منها ما سمي بيها غلظاً وخشن من الشجر تفاؤلاً أيضاً، نحو: طلحة، وسمرة،... و منها ما سمي بيها غلظ من الأرض وخشن لمسه وموظنه، مثل: حجر، وجحير...»⁸.

4 - الكتاب، عثمان بن قبر سيبويه، 14/4، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

5 - المصدر نفسه، 14/4.

6 - ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب، ص 207.

7 - ينظر : فصول في علم اللغة العام، د. محمد علي عبد الكرييم الرديني، ص 235، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 2002م.

8 - الاشتقاد، ابن دريد الأزدي، ص 50، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958.

ونجد إبراهيم أنيس يقف حائراً من بعض اللغويين، ولكنّه مؤيدٌ لرأي ابن دريد، حيث يرى أن «معظم اللغويين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً يكاد يشبه الصلة الطبيعية أو الذاتية. ولعلّ العسر في هذا الاتجاه هو اعتزازهم بتلك الألفاظ العربية وإعجابهم بها، وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخياليها»⁹.

ويعدّ ابن جني (ت 392 هـ) من أبرز الدارسين لهذه الظاهرة، حيث قال: «فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مصادياً بآجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها¹⁰»؛ فهو إمام القائلين بوجود الصلة بين الألفاظ دلالاتها، فقد ناقش في كتابه "الخصائص" في أربعة أبواب الكثير من القضايا والمواضيعات تَمَكّنَتْ بصلة مباشرة في عقد الصلة بين اللفظ ومعناه؛ ففي باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" يتضح له أنه مجرد تقارب المخارج الصوتية غالباً تقارب دلالاتها، ومن ذلك - على سبيل المثال - «القرمة وهي الفقرة تُحَزَّ على أنف البعير. وقريب منه قَلَّمتْ أظافري؛ لأن هذا انتقاد للظفر، وذلك انتقاد للحجل». فالرّاء أخت اللام، والعاملان متقاربان¹¹. ومن ذلك أيضاً في استشهاده بأمثلة أخرى «العلز: خفة وطيش وقلق يُعرض للإنسان، وقالوا (العلوز) لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقتل منه. فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزّاي أخت الصاد¹²».

ويوضح ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص عدّة أمثلة من أجل الاستشهادات والدفاع عن رأيه الخاص القائل إنّ مجرد التقارب في مخارج الحروف أو الأصوات في الألفاظ هو سبب بالضرورة لتقارب المعاني الناتجة عن تلك الأصوات.

9 - دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص 64، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، 1963.

10 - الخصائص، 1/65.

11 - المصدر نفسه، 2/147.

12 - المصدر نفسه، 2/148.

ومن ذلك في باب آخر عنوانه "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" الذي بذل فيه جهداً كبيراً في توضيح هذا الرأي وتأكيده، ويبدوه بقوله: «اعلم أنَّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبَّه عليه الخليل وسيبوه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته¹³». ثم يشير إلى آراء الخليل وسيبوه في هذا المجال - وهي الآراء التي أشرتُ لها في بداية طرح القضية من خلال الوقوف على رأيي الخليل وتلميذه سيبوه، ففي ملاحظته على ما أجاده وسيبوه في صيغة (الفعلال) التي تدلُّ على الحركة، حيث يقول: «ووُجِدْتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حَدَّاه، ومنهاج ما مَثَلَاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضففة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة... ووُجِدْتُ أيضاً (الفعل) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة؛ نحو البَشَكَى، والجَمَزَى، والولقى،... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعني باب القلقلة - والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها¹⁴».

والملاحظ لهذا النصّ كما يرى صبحي الصالح يجد فيه كثير الفائدة، شديد الإيهاء الدلالي، ويكتفينا أنَّنا عرفنا منه أنَّ هذه المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبَّه إليها علماء اللغة القدماء أمثال الخليل وسيبوه، بل لقد نبه إليها الآخرين تنبِّهَا شديداً سمح لابن جني القول، إنَّه تلقَّته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته¹⁵.

وناقش أحمد بن فارس (ت 395 هـ) هذه الصلة في كتابه الصاحبي في أكثر من موضع، منه: «القلم لا يكون قلماً إلَّا وقد بُرِيَ وأُصلح وإلَّا فهو أنبوبة. وسمعتُ أبي يقول: قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدرِي. فقيل له: تَوَهَّمْهُ،

13 - المصدر نفسه، 2/152.

14 - المصدر نفسه، 2/153.

15 - ينظر : دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ص 150، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 13.

فقال: هو عود قُلَمٌ مِنْ جَانِبِيهِ كَتْقَلِيمِ الْأَظْفَورِ فُسُميَّ قَلَمًا¹⁶؛ فهو بذلك قد أحَسَّ بتلك الصلة بين اللفظ ومدلوله مستدلاً بِأَحْسَهَ ذاك الأعرابيَّ.

ولكن من هذه الصلة نجد لها تعقيداً في الفكر الاعتزالي، وبالضبط عند عَبَّاد بن سليمان الصَّيْمَري حيث يقول السيوطي (ت 911 هـ) في هذا الشأن: «نقل أهل أصول الفقه عن عَبَّاد بن سليمان الصَّيْمَري من المعتزلة أنه ذهب إلى أنَّ بين اللفظ ومدلوله مناسبةٌ طبيعيةٌ حاملةٌ للواضع على أن يضع، فقال: وإلا لكان تخصيصُ الاسم المعين بالمعنى ترجيحاً من غير مرَجح¹⁷»؛ وذلك أن حَجَّةَ عَبَّاد تقوم على المنطق الصرف لِمَارَأَى أنه: «لولا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظٍ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا مرَجح¹⁸» باعتبار أن هذه المواجهة من اصطنان البشر لكل لفظ المعنى الذي تقوده إليه أصواته.

إنَّ مقولَةَ عَبَّاد بالصلة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله، تأثر بها كثيرون من اللغويين، حتَّى أن بعض البعض خرج بها من العربية إلى لغاتٍ أعمجيةٍ؛ حيث يذكر السيوطي أنَّ بعض من يرى رأي عَبَّاد «أنه يعرفُ مناسبةَ الألفاظِ لمعانيها؛ فسُئلَ ما مُسَمَّى "أَدْغَاغٌ" وهو بالفارسية الحجر، فقال: أَجَدُ فِيهِ يُبِسًا شديداً، وأَرَاهُ الحجر¹⁹».

إن هذه العلاقة الطبيعية لا يقتصر فيها – عند عَبَّاد وأتباعه – على اللغة العربية فحسب، وإنما تشمل سائر اللغات الأخرى، فاستشعر في أصوات هذا

16 - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص 61، علق عليه ووضع حواشيهِ أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1418 هـ-1997 م.

17 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص 58، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1426 هـ-2005 م.

18 - المصدر نفسه، ص 35.

19 - المصدر نفسه، ص 58.

اللفظ يُسأَ شديداً - لأنه ربّما كان مُلِمًا بالفارسية إماماً خفيفاً - فعرف المسمي من الاسم، واستنبط المدلول من الصوت.²⁰

ولكن لو نظرنا إلى رأي جمهور الأصوليين لوجدناه ضد مقالة عبّاد المعترض، وأنهم أفسدوا رأيه حجة أن الألفاظ لو دلت بذواتها لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم اختلاف الدلالة الذاتية.²¹

ولقد أشكل على بعض الباحثين إنكار الجمهور لمقوله عبّاد، والخلاف ليس مردّه في الحقيقة إلى وجود هذه المناسبة الطبيعية وعدم وجودها، بل إلى ما يراه عبّاد من أنّ هذه المناسبة ذاتية موجبة، بل لا بدّ من وجودها وأتها لا تختلف²². وهو ما رأاه السيوطي من أن الجمهور ناكر لهذه المقوله، وبعدهما أورد مناقشتهم لها مفصلاً عاد ليقول: «وأمّا أهل اللُّغة العربيّة فقد كادوا يُطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعنى؛ لكنَّ الفرق بين مذهبهم ومذهب عبّاد أن عبّاداً يراها ذاتية موجبة، بخلافهم. وهذا كما تقول المعتزلة بمراجعة الأصلح في أفعال الله تعالى وُجوباً، وأهل السنة لا يقولون بذلك مع قولهم: إِنَّه تعالى يفعل الأصلح، لكن فضلاً منه ومناً لا وجوباً. ولو شاء لم يفعله»²³.

ونلحظ من خلال هذا الرأي أن صاحبه قد أكد أن «أهل اللغة بوجه عام والعربية بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعنى. وبذلك تلاقى مع ابن جني على صعيد واحد، فكان لا بدّ من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تُعد فتحاً مبيناً»²⁴.

20 - ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150.

21 - اللغة بين ثنائية التوفيق والمواضعة، د. عبد القادر عبد الجليل، ص78، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997.

22 - ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150-151.

23 - المزهر، ص58.

24 - دراسات في فقه اللغة، ص151.

ومن العلماء المفسّرين نجد فخر الدين الرازي (ت606هـ) في تفسيره الكبير من الدّاعمين لرأي وجود المناسبة الطبيعية بين الألفاظ ومدلولاتها، ولكن يراها غير مطردة في اللغة، وليس ذاتيّة شاملة وعامّة في اللغة. ونجده قد ناقشها حين تعرّيجه على مسأليْن متصلتين - على الأقل - حيث يقول : «دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتيّة حقيقية، خلافاً لعباد لأنّها تتغيّر باختلاف الأمكنة والأزمنة²⁵». ثم يضيف قائلاً ومدعّماً رأيه بأمثلة ساقها ابن جني في خصائصه، يقول في ذلك : «وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسباً لمعناه مثل تسميتهم "القط" بهذا الاسم؛ لأنّ هذا اللفظ يشبه صوته... وأيضاً وضعوا لفظ "الخضم" لأكل الرطب نحو "البطيخ والقثاء"، ولفظ "القضم" لأكل اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها؛ لأنّ حرف الخاء يشبه صوت أكل الشيء الرطب، وحرف القاف يشبه صوت أكل الشيء اليابس²⁶».

وإذا جئنا إلى علمائنا المحدثين، لوجدنا البعض منهم يقتفي أثر القدامى مثل : ابن جني وسيبوه وغيرهما في عقد تلك الصلة بين اللفظ ومدلوله، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نجد مازن المبارك كثيراً ما يعقد تلك الصلة في كتابه "فقه اللغة" مبيّناً مظاهر دلالة الأصوات الطبيعية، والأوزان، والأصوات الأبجدية، مركزاً على أنّ تلك الصلة ثابتة بين الأصوات ومدلولاتها؛ حيث يرى أن «للحرف الواحد في تركيب الكلمة العربية قيمة تعبيرية وأن الكلمة الثلاثية تعبّر عن معنى هو ملتقي معاني حروفها الثلاثة، ونتيجة تمازجها وتداخلها²⁷»، ثم يضيف قائلاً في توضيحة بأمثلة منها: «أن (غ ر ق) يحصل معناها من تلاقي معاني حروفها؛ فالغين تدلّ على غيبة الجسم في الماء، والرّاء تدلّ على التكرار

25 - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 1/22، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.3.

26 - المصدر نفسه، 22/1، وينظر الخصائص، 157/2.

27 - فقه اللغة وخصائص العربية، مازن المبارك، ص104-105، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

والاستمرار في سقوطه، والقاف تدلّ على اصطدام الجسم في قعر الماء. والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للحروف هو مفهوم مادة (غرق)²⁸.

وأما عند الغربيّين الذين انتصروا لقضية المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله فإننا نجد سان توomas الأكويوني (ت1274م) الذي صرّح بحدوث المناسبة بين الأسماء وسمّياتها، ويُتّضح من خلال عبارته قائلاً: «إن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء»²⁹. ثم يعرض جسبرسن Jespersen آراء المحدثين في عقد الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها، فيعرض لرأي همبلت Humboldt «أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، وأن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات، وأصبحت الصلة غامضةً علينا»³⁰.

وأما جسبرسن نفسه فنجد أنه يؤكّد تلك الصلة، حيث يرى أن تلك الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي هي من نوع Onomatopées. ولكن يتوجّب علينا أن نحدّر من المغالاة في هذا الشأن³¹. ثم يأتي إلى عرض كثير من الأمثلة لتدعم رأيه والدفاع عنه، حاول إبراهيم أنيس بسطها في كتابه دلالة الألفاظ.

وأمّا في جانب الطرف الآخر؛ أي الرافضين إلى عقد تلك الصلة فنجد من القدمى - على سبيل الذكر لا الحصر - سعد الدين التفتازاني (ت792هـ) حينما أشار إلى القائلين بتلك المناسبة، ووضّح قائلاً: «وافتقر الجمهور على أنّ هذا القول

28 - المرجع نفسه، ص105.

29 - اللغة، فنديس، ص235، تعريب عبد الحميد الدواхи وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.

30 - الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص381، حلب، ط.2.

31 - ينظر المرجع والصفحة نفسها، دلالة الألفاظ، ص70-68.

fasd؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة على اللافظ، لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، ولو جب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل على المدلول³²؛ أي أنه إذا كانت تلك الألفاظ توحى بالمعنى بذواتها، فكيف إذن يكون هذا الاختلاف في اللغات. ولكن هذا الرأي يبدو ضعيفاً ولا ينهض كدليل - كما يرى سالم الفاخرى - على هدم مبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها³³.

إن حجّة أصحاب هذا الرأي أن المتكلمين أصحاب اللغة المعينة يربطون هذا المعنى بلغة هذه أو تلك، وأدلتهم في ذلك³⁴:

- احتجاجهم بأنّه ليست هناك علاقة ظاهرة بين اللفظ ومدلوله باستثناء ما جرى عليه الناس من استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين.

- لو كانت العلاقة طبيعية ما اختلفت الألفاظ الدالة على الشيء الواحد في اللغات المختلفة. مثل لفظة (شمس) نجد لها مسميات مختلفة باختلاف اللغات. ويروي السيوطي عن أبي إسحاق: «أن الأسماء لا تدل على مدلولاتها لذاتها، إذ لا مناسبة بين الاسم والسمى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها. والثوب يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر. ولو سمى الثوب فرساً والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً؛ بخلاف الأدلة العقلية؛ فإنها تدل لذواتها، ولا يجوز اختلافها؛ أما اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح³⁵».

32 - المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ص 571، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1422 هـ - 2001 م.

33 - ينظر الدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص 55.

34 - ينظر فن الكلام، د.كمال بشر، ص 146، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

35 - المزهر، ص 282-283.

- لو جاز أن تكون العلاقة كذلك لاهتدى كل إنسان - كما يرى السيوطي - «إلى كلّ لغة، ولماً صَحّ وضع اللُّفْظ لِلضَّدَّيْن»³⁶، ولماً وقع في اللغة ما يسمى بالمشترك اللغطيّ.

- إضافة إلى تلك الحقائق التاريخية التي تمثّل في تغيير معاني الألفاظ وتطورها على مرّ الأزمان. ولو كانت العلاقة طبيعية في الألفاظ ما جاز هذا التغيير وما كان له أن يقع بحال من الأحوال.

ونجد محمد الأنطاكي في وجيزه يعرض لطبيعة تلك الصلة عند الأمم الأخرى، حيث قال: «إنّ أكثر الفلاسفة والقدماء والمحدثين، ومعهم علماء اللغة أيضاً، يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هرقلطيتس تماماً؛ إذ يرى هؤلاء أنّ العلاقة بين اللُّفْظ ومدلوله اعتباطية اصطلاحية»³⁷.

ومن المحدثين الذي نهجوا هذا الطريق نجد محمود فهمي حجازي، الذي أنكر بدوره تلك الصلة أليها إنكار، حيث يرى إنه «ليس هناك أي علاقة بين الرمز اللغوي ومدلوله في الواقع الخارجيّ، والعلاقة الوحيدة القائمة بين الرمز الصوتيّ واللغويّ وما يدلّ عليه هي علاقة الرمز»³⁸. ثم يُطعّم رأيه بأدلة يرى فيها أنّ الكلمة ترمز إلى شيء ماديّ ومعنويّ، وعلى هذا فالعلاقة طبيعية تربط بين تلك الأصوات المكونة - مثلاً - لكلمة (منضدة) في العربية، أو الكلمة Ticch في الألمانية وبين (المنضدة) في العربية باعتبارها واقعاً مادياً. والمعروف أن المنضدة في اللغة العربية هي كلمة مؤنثة، لا لأنّ هناك تأنيثاً في خسب المنضدة، ولكن لأنّها تنتهي بتاء التأنيث، والتاء في العربية كما هو معروف هي عادة تأنيث³⁹.

36 - المصدر نفسه، ص58.

37 - الوجيز في فقه اللغة، ص368.

38 - علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، ص64، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

39 - ينظر المرجع نفسه، ص64.

وأما عند الغربيين فنجد من يؤيد الرأي الثاني، فندريس الذي وقف حائراً، وبعد أن صرّح قائلاً من قبل إنّه من الحمق الحكم بوجود علاقة ضروريّة بين اللفظ ومعناه، وذلك في مثل قـ L - F مجتمعين وكلمة السيلان، أن الكلمات "جري" Ruissean و Riviere "جدول" Orrent التي تعبر عن فكرة السيلان بقدر ما تعبّر عنها الكلمة Fleuve "نهر" لا تحتوي على مثل هذين الحرفين أو الصوتين، وأن الكلمة "زهرة" Fleur التي تتكون أيضاً من هذين الحرفين لا توقف في الذهن إطلاقاً فكرة السيلان⁴⁰، ولكنّه تراجع عن رأيه، ولا يستطيع التغاضي عن تلك الكلمات التي يلمس فيها روح المناسبة بين اللفظ ومدلوله، حيث يقول بتصريح العبارة: «ولكن من الحق أن الكلمة Fleuve "نهر" معبرة لأنّ الأصوات التي تكونها صالحة تمام الصلاحية لإثارة الصورة التي تتمثلها. فالواقع أن هناك بين الأصوات ومركبات الأصوات فروقاً في القدرة التعبيرية، وهذا هو سرّ الكلمات التي تعبر بأصواتها عن معناها⁴¹».

ومن خلال عودة فندريس في رأيه نلاحظ كأنّه لا يريد الخروج عن رأي دي سوسيير الذي يُعدّ من أشهر المعارضين للرأي الأول، والمؤيّدين للرأي الثاني؛ فهو يرى أن تلك الصلة في جوهرها صلة اعتباطية لا تخضع إلى منطق أو نظام مطّرد، ومع اعترافه بتلك الصلة بين الألفاظ دلالاتها، إلاّ أن في رأيه هي مجرد ألفاظ قليلة تصادف إن أشبّهت أصواتها دلالاتها⁴². وأبلغ دفاعاً عن رأي دي سوسيير وغيره ما رأه ماريوباي حينما قال: «إنّه ليس هناك أيّ رابطة فطرية بين اللفظ ومدلوله. ولو صّحت الافتراض القائل بوجود علاقة فطرية بينهما لكان حتّماً أن يتكلّم الناس لغة واحدة».⁴³

40 - ينظر : اللغة، ص 236.

41 - المصدر والصفحة نفسها.

42 - ينظر : الوجيز في فقه اللغة، ص 377.

43 - أسس علم اللغة العام، ماريوباي، ص 41، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1983.

وإذا وقفتا عند علماء أصول الفقه وقفية تمعن لوجدناهم حاضرين أيّها حضور في قضية اهتمامهم باللفظ والمعنى؛ ومنهم ابن قيم الجوزية الذي نحن بقصد الحديث عنه لطرح رأيه الخاص في هذا الجانب، وهو -أيضاً- حاضر أيّها حضور ليدي بدلوه في إمكانية عقد الصلة أو عدمها بين اللفظ ومدلوله. وكذلك علماء الأصول نجدهم قد طرحا القضية في وقت مبكر جداً، وهم «أول من عني بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخياً»، وذلك لارتباطها بالحكم الذي يراد فهمه وتطبيقه؛ إذ الحكم في عامّة أمره لا يخاطب الوجدان، وإنما يخاطب العقل، الذي هو مناط التفكير ودعامة الإقناع ووسيلة الفهم⁴⁴، وذلك باعتبار أنَّ العملية التواصلية الإبلاغية برمتها هي نتيجة ثنائية المتكلم - المستمع المثالي لتلك اللغة، إنما يدور في فلك الألفاظ والمعاني.

ولقد وضع الأصوليون المعنى مقدماً على اللفظ، وأولوه أهمية بالغة في دراساتهم، وهذا هو الشاطبي (ت 790هـ) يصرّح قائلاً: «فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المراد، والمعنى هو المقصود»⁴⁵، وتتصحّح أهمية الاهتمام بالمعنى أكثر ما نجده عند ابن قيم الجوزية⁴⁶ في مواطن كثيرة من كتبه، ومنها -على سبيل الذكر

44 - دراسات في القرآن الكريم، د.السيد خليل، ص 47، دار المعارف، القاهرة، 1972.

45 - المواقفات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ص 251، تحقيق: د. محمد الإسكندراني وعدنان درويش، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1427 هـ - 2006م.

46 - هو أحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي زيد الدين الزُّرعبي. ثم الدمشقي الخبل الشهير بشمس الدين، أبو عبد الله وابن قيم الجوزية من عائلة دمشقية عرفت بالعلم والالتزام بالدين واشتهر خصوصاً بابن قيم الجوزية وقيم الجوزية هو والده فقد كان قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق مدة من الزمن، وأشتهر بذلك اللقب ذريته وحفدتهم من بعد ذلك، وقد شاركه بعض أهل العلم بهذه التسمية وتقع هذه المدرسة بالبزورية المسماة قديماً سوق القمح أو سوق البزورية (أحد أسواق دمشق)، وبقي منها الآن بقية ثم صارت محكمة إلى سنة 1372 هـ، 1952م.

ولد في اليوم السابع من شهر صفر لعام 691هـ، الموافق 2 فبراير 1292م . ويقال إنه ولد في ازرع جنوب سوريا وقيل في دمشق.

توفي في ليلة الخميس 7/13/751هـ 1349م وفي وقت أذان العشاء وبه كمل من العمر ستون سنة. وصلي عليه في الجامع الأموي بدمشق ثم بجامع جراح وأزدحم الناس للصلوة عليه.

لا الحصر - أعلام الموقعين حينما يورد الأهمية الكبرى للمعاني والمقاصد، حيث يقول في هذا الشأن: «وما مَثُلَ من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يُرَاعِ المقاصد والمعاني إِلَّا كَمَثَلَ رجل قيل له: لا تسلّمْ على صاحبِ بُدْعَةٍ، فَقَبَّلَ يَدَهُ ورَجَلَهُ وَلَمْ يُسْلِمْ عَلَيْهِ. أو قيل له: اذْهَبْ فَامْلأْ هَذِهِ الْجَرَّةَ، فَذَهَبْ فَمَلَأَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا عَلَى الْحَوْضِ وَقَالَ: لَمْ تَقْلِ إِيْتِنِي بِهَا»⁴⁷.

وإذا بحثنا في نظرية ابن القيم في تلك المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله لوجدها مبسوطة وجليّة، واضحة المعالم دون غموض في رأيه - مؤكّداً على تحقيق تلك المناسبة الطبيعية من خلال كتابه "بدائع الفوائد" و"مفتاح دار السعادة"، حيث يقول: «إن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتدي حذوه، والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصراً، وخفة وثقلاً، وحركةً وسكنوناً، وشدةً وليناً، فإن كان المعنى مفرداً أفردوا لفظه، وإن كان مركباً ركبوا اللفظ، وإن كان طويلاً طلّوه؛ كالقطنط والعشنق للطويل، فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه. وانظر إلى لفظ بحتر وما فيه من الضم والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق⁴⁸»، ثم يضيف قائلاً من أجل التوضيح أكثر: «وكذلك لفظة الحديد والحجر والشدة والقوّة ونحوه قد تجد في ألفاظها ما يناسب مسمياتها، وكذلك لفظاً الحركة والسكنون، مناسبتها لسمياتها معلوم بالحس، وكذلك لفظ الدوران والنزوان والغليان وبابه في لفظها من تتبع الحركة ما يدل على تتبع حركة مسمّاها؛ وكذلك الدجال والجراح والضراب والأفالك في تكرّر الحرف المضاعف منها ما يدل على تكرار المعنى. وكذلك الغضبان والظمآن والخيّان وبابه صيغ على هذا البناء الذي يتّسع النطق به ويملئ الفم بلفظه

47 - أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، 679/3، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1426 هـ-2005 م.

48 - بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، 1/103، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أَحْمَدَ، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، 1426 هـ-2005 م، وينظر مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، 2/546، تحقيق محمد الإسكندراني وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1425 هـ-2005 م

لاملاء حامله من هذه المعاني، فكأن الغضبان هو الممتلىء غصباً، الذي قد اتسع غضبه حتى ملأ قلبه وجواره⁴⁹.

ثم إننا نجد لهذا القول مشابهاً في تفسيره للمعوذتين؛ حيث يرى في دكك، وزلزل، وقلقل، وككب الشيء؛ أن الزلزلة حركة متكررة، وكذلك الدكدة، والقلقلة، وكذلك ككب الشيء؛ إذا كبه في مكان بعيد، فهو يكُبُّ فيه كَبَّاً بعد كَبَّ كقوله تعالى: ﴿فَكُبِّكُبُوا فِيهَا هُمْ وَآلَّقَوْدَن﴾⁵⁰.

وفي مثله أيضاً "رَضَرَضَه" إذا كرر رضه مرتين، ومنه "ذَرَذَرَه" إذا ذره شيئاً بعد شيء. ومثله "صَرْصَرَ الباب" إذا تكرر صريره، ومنه "مَطْمَطَ الكلام" إذا مططه شيئاً بعد شيء. ومثله أيضاً "كَفَكَفَ الشيء" إذا كرر كفه، وهو كثير - حسب رأي ابن القيم - باعتبار أنه رأى من جعل هذا الرباعي بمعنى الثلاثي المضاعف لم يجاري الصواب؛ لأن الثلاثي لا يدل على تكرار بخلاف الرباعي المكرر، فإذا قيل: ذر الشيء وصر الباب، وكف الثوب، ورض الحب: لم نجد فيه دلالة على تكرار الفعل، بخلاف ذرذر، وصرصر، ورضرض، ونحوه.

وكذلك حين قول أحدهم: "عَجَ العجل" إذا صوت. فإذا تابع صوته قيل: عجعج. وأيضاً في مثل: "ثَجَ الماء" إذا صب، فإن تكرر ذلك قيل: ثجثج. فلا بدّ إذن من التأمل في هذا الباب العظيم الذي هو مطابق للقاعدة العربية التي تنص على أن الألفاظ تحذو حذو المعاني⁵¹.

49 - المصدر نفسه، 1/103، وينظر مفتاح دار السعادة، 2/546.

50 - سورة الشعراء، الآية 94.

51 - ينظر تفسير المعوذتين، ابن قيم الجوزية، ص 83، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، والفسير القيم، ابن قيم الجوزية، ص 575، جمع وإعداد الشيخ محمد أويس الندوبي، وتقديم محمد حامد الفقي، ضبطه وحققه رضوان جامع رضوان، دار ابن الهيثم، ط 1، 1426 هـ - 2005 م.

وعلى غرار تلك المعاني التي ساقها ابن القيم ما هي إلا قطرة من بحر، ولا يسع المقام لذكرها، حيث يقول: «ولا يتسع المقام لبسط هذا... فإنه ينشأ من جوهر الحرف تارة، وتارة من صفتة ومن اقترانه بما يناسبه، ومن تكرره، ومن حركته وسكونه، ومن تقديمها وتأخيره... وهذا باب يقوم من تبعه سفر ضخم، وعسى الله أن يساعد على إبرازه بحوله قوته⁵²». والسر في ذلك كما نجده في كتابه "أعلام الموقعين" هو «أن الألفاظ تقاضي معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى، وهذا أقل من تجده يعتاد لفظاً إلاً ومعناه غالباً عليه⁵³».

ولكن من خلال الآراء التي جاء بها ابن القيم في أكثر من موضع فإننا نجد عبد الكريم مجاهد وعبد القادر عبد الجليل يقران بأن ما ذهب إليه ابن القيم في قضية التناسب فيها المغالاة والمبالغة حين حديثه عن الصيغ والأبنية في جوهر الحروف، إفراداً وتركيباً، خفةً وثقلًا وقصرًا وطولاً، وفي تصوره للكلمة حجماً بحيث تشغل الفم كله من حيث النطق بها حتى تتناسب معانيها⁵⁴. وكان في ربطه ذلك متابعاً ومسارياً لما جاء به أساطين العربية كالخليل وسيبويه وابن جني وبتصريح منه⁵⁵؛ حينما جعل الحرف بصفاته الصوتية والمتغيرة، والبدلات التي تطرأ عليه من حركات وسكون وتقديم وتأخير وتكرار، أساس هذه المناسبة بين اللفظ ودلاته، وهو ما يجعلنا من حيث الإقرار والإنصاف القول إنَّ ابن القيم في هذا الطرح مسبوق من طرف ابن جني - على الأقل - بأكثر من ثلاثة قرون ونصف.

ولكن ما يمكن ملاحظته في تلك الصلة أو المناسبة الطبيعية بن اللفظ ومدلوله التي عقدها ابن القيم وكغيره من الأصوليين، هي نتيجة العلاقة

52 - بدائع الفوائد، 1/103-104.

53 - أعلام الموقعين، 3/705.

54 - ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب، ص 220، واللغة بين ثنائية التوفيق والمواضعة، ص 79.

55 - ينظر : جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن قيم الجوزية، ص 65، تحقيق مصطفى محمد ومحمد عبد الله، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط 1، 1462هـ-2005م، والتفسير القيم، ص 207-209.

التلازمية بين الكلم التصاعدي للأبنية والأوزان والمصادر، وما يرافقها من تغيرات وبدلات صوتية، وبين توظيف حاسة السمع والطاقة الكامنة التي أحّسّها الإنسان بدوره دائمًا في صوته الطبيعي، فراح يطلق على المسموعات مسميات أصواته وفق تلوّنات طبيعتها.⁵⁶

إن ابن القيم ومن خلال بحثه في سر إعجاز القرآن الكريم نجده - دائمًا - يربط المناسبة بين اللفظ ومعناه من أجل الوصول إلى معانٍ أدقّ، وفهم جليّ يكشف لنا عن سر توظيف لفظ دون لفظ آخر في سياق واحد يوحّي بدللات متنوّعة صريحة وضمنية ليست متاحة من أجل الوقوف عليها إلا للباحث المتمرّس، أو العالم العارف بخبايا اللغة العربية، من نحو وصرف وبلاجة...

ابن القيم هو من أولئك الذين وهبهم المولى عز وجل حسًّا لغويًّا لطيفًا، وذكاءً متقدًّا، جعل منه أن يفتقن النصّ والوقوف على مضامينه وأسراره؛ فهي حكمة إلهية وهبها المولى عز وجل لمحبّيه، ولأوليائه في الأرض من أجل تقريب مضمون الآي القرآني إلى العامة من البشر من أجل الفهم والتدبر في حكمته الحالقة.

ويؤكّد ابن القيم وينبّه في قضية ظواهر الألفاظ ودقائق المعاني على أنّ من له القدرة على الغوص في دقائق المعاني، ويتجاوز نظره قالب اللفظ إلى لبّ المعنى، يستطيع كشف الستار عن تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه، وأن الواقف مع الألفاظ هو مقصور الناظر على الزينة اللغظية فقط⁵⁷. ويدعونا للتأمل مليًّا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ TM **وَأَنَّكَ لَا تَظْمَئُ فِيهَا وَلَا تَتَضَحَّى﴾⁵⁸ ؟ في سر تلك المقابلة العجيبة التي تمتّ بين الجوع والعرى،**

56 - ينظر : اللغة بين ثنائية التوقف والمواضعة، ص 79.

57 - ينظر : بدائع الفوائد، 3/202.

58 - سورة طه، الآيات 118-119.

والظلماء والضحي، وأنّ الواقف على تلك المقابلة ربّما يتبادر إلى ذهنه أن الجوع يقابل الظمة، والعرى يقابل الضحي.

ولكن المتمعن الذي يغوص بحر المعاني يرى هذا الكلام في أعلى الفصاحة والجلالة؛ لأن الجوع ألم الباطن، والعرى ألم الظاهر، فهما متناسبان في المعنى. والحديث نفسه في الظمة مع الضحي؛ لأن الظمة موجب حرارة البطن، والضحي موجب حرارة الظاهر - فاقتضى النص القرآني نفي جميع الآفات ظاهراً وباطناً⁵⁹.

ولتدعيم رأيه، يستشهد ابن القيم بآراء مبثوثة في أمميات مصادر التاريخ واللغة، ما يؤكّد لنا ثقافته الواسعة من حيث إمامته بعدة علوم؛ فهو يغرِّفُ من كلّ الميادين التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعلوم الشرعية عموماً واللغوية بوجه أخصّ. ويؤكّد مجدداً تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه من حيث إثباته بحكاية مشهورة؛ وهي أن ابن حمدان قال يوماً للمنتبي قد انتقد عليك قوله:

وَقَفْتَ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌ لِوَاقِفٍ كَائِنَكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ
تَمَرِّبَكَ الْأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيْمَةً وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمٌ⁶⁰

قالوا ركبت صدر كل بيت على عجز الآخر، وكان الأجدر أن تقول:

وَقَفْتَ وَمَا فِي الْمَوْتِ شَكٌ لِوَاقِفٍ وَوَجْهُكَ وَضَاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمٌ
تَمَرِّبَكَ الْأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيْمَةً كَائِنَكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهُوَ نَائِمٌ

وهو بذلك تمام المعنى؛ لأنّ انبساط الوجه ووضوحه مع الوقوف في موقف الموت، أشبه بأوصاف الكهاة، والسلامة من الردى مع مرور الأبطال كلّمى هزيمة، أعجب في حصول النجا.

59 - ينظر: بدائع الفوائد، 3/202.

60 - ديوان المنتبي، ص 387، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1403هـ-1983م.

وهذا كما انتقد على امرئ القيس قوله:

كَائِنٌ لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَّذِنَةِ وَلَمْ أَتَبْطَنْ كَاعِبَاً ذَاتَ حَلْخَالٍ
وَلَمْ أَسْبَأْ الرَّزْقَ الرَّوِيَ وَلَمْ أَقْلُ لِخَيْلِي كُرْرَى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالٍ⁶¹

فلو قال:

كَائِنٌ لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً وَمَأْقُلُ لِخَيْلِي كُرْرَى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالٍ
وَلَمْ أَسْبَأْ الرَّزْقَ الرَّوِي لِلَّذِنَةِ وَلَمْ أَتَبْطَنْ كَاعِبَاً ذَاتَ حَلْخَالٍ

كان أشبه بالمعنى؛ لأن ركوب الحيل أشبه بالكرّ على الأبطال، وسبأ الرزق
التيق بتبطّن الكواكب.

فقال المتنبه - يعني قائل الشعر - المدعو بالمتنبي الكذاب:

اعلم أن القرّاز⁶² أعلم بالثوب من البزار؛ باعتبار أن القرّاز يعلم أوله
وآخره، والبزار لا يرى منه إلا ظاهره، وهذا الانتقاد غير صحيح؛ فإذا قيل:
(وقفت وما في الموت شك لواقف) فذكرت الموت، وتحقيق وقوعه في صدر
البيت، ثم تمننا المعنى بقولنا: (كأنك في جهن الردى وهو نائم)؛ الردى هو
الموت بعينه، فكأننا قلنا وقف في مواضع الموت ولم تمت، لأن الموت نائم عنك،
فحصل المعنى مناسباً للقصد.

ثم إذا قلنا (تمر بك الأبطال كلّي هزيمة) ومن شأن المكلوم المنهزم أن
يكونا كأشحى الوجوه عابسيها، خائيي الأمل. فقلنا (ووجهك وضاح وثغرك
باسم) ليتمّ حصول المطابقة بين عبوس الوجه وقطوبه، ونضارته وشحوبه، وإن
لم تكن ظاهرة في اللفظ فهي في المعنى يفهمها من له في إدراك دقائق المعاني قدم
راسخ.

61 - ديوان امرئ القيس، ص138، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة للطباعة
والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ-2004م.

62 - القرّاز: معرّب وهو ما يعمل من الشّباب والإبريسيم، ينظر لسان العرب، مادة (قرّاز)، 394/5.

وأما إذا عدنا إلى النظر في قول امرئ القيس (كأنّي لم أركب جواداً للّذّة) فإنّه لّما ذكر الرّكوب في البيت الأول تمّمه بما يشبهه ويناسبه في ركوب الكواكب، ليحصل من ذلك لّذّة ركوب مهر الحرب وركوب مهر اللّذّة. وأما البيت الثاني فمن شأن الشارب إذا انتشى أن تتحرّك كوامن صدره، ويثير ما في نفسه من كواكب الأخلاق إلى الخارج. فلما ذكر الشرب وحاله، وتخيل نفسه كذلك، فتحرّك إذن من كامن خلقه من الحماسة والشجاعة، فأردفه بما يليق به. ثم ذكر الآية وتكلّم عليها بنحو ما تقدّم⁶³.

ومن خلال هذا العرض الطريف، نجد أن ابن القيم وكعادته يدافع عن النص القرآني من حيث الذين يتلمسون فيه الشبهة، ويتحيّنون الفرصة للدسّ فيه من الدسائس، واتهامه في ألفاظه بعدم مناسبتها لمعانيها، وهي تهمة نجد القرآن برأ منها⁶⁴. فالمناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها لا يقف عليها إلاّ الباحث المتمرّس ذو الفهم المتقدّد، الذي وفقه الله لفهم كتابه الكريم، وبالتالي تحكينه من كشف الأسرار التي تجمع بين الألفاظ ومدلولاتها.

ويمكّنا الخروج برأي خاص، الذي يتمثّل في الرأي الوسطي في إمكانية عقد تلك الصلة أو عدمها، وأراه حسناً وقويلاً. إلا أن البحث في قضية الصلة، وهذا العرض الموجز الذي بسطناه بين مؤيد ومعارض كما يرى مازن المبارك البحث في قضية المناسبة هو «من المباحث اللطيفة في كلّ لغة، وهو بحث جدير بعناية أهل الأدب ولافت لنظرهم»⁶⁵. وهو ما سيتيح للباحثين الحديث عن قضايا أخرى متعلقة أشدّ التعلق بالصوت ودلالاته تطرق إليها ابن القيم في مواطن كثيرة ومتفرّقة في مختلف مؤلفاته المتنوعة المعارف والفوائد والميادين.

63 - ينظر : بدائع الفوائد، 3/202-204.

64 - ينظر : ابن القيم وحسنه البلاغي في تفسير القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، ص 154، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1982.

65 - فقه اللغة وخصائص العربية، ص 190.